ورقة معطيات، كانون الأول 2022

تطبيق القانون على جنود إسرائيليين يشتبه بإعتدائهم على فلسطينيين وممتلكاتهم

تلخيص معطيات 2017-2021

- إحتمال وصول شكوى شأنها إعتداء جندي على فلسطينيين لتقديم لائحة اتهام ضد الجندي هو 0.87% فقط.
- تم فتح ملف تحقيق فقط في 21.4% من الشكاوى.
- حتى كانون أول 2022، وصل فقط 11 ملف (4.4%) من بين جميع ملفات التحقيق (248) التي فتحت بين 2017-2021، لمرحلة تقديم لائحة اتهام.
- يحصل الجنود الذين يُحاكمون على قتل فلسطينيين على عقوبات طفيفة جداً.
- لا يحقق الجيش في جميع حالات قتل المواطنين الفلسطينيين

تنشر يش دين كل عام المعطيات المحدّثة بالنسبة لمعالجة جهاز تطبيق القانون العسكري للمخالفات التي قام بها جنود ضد الفلسطينيين أو ممتلكاتهم في الضفة الغربية وفي قطاع غزة. تعتمد المعطيات على معلومات أعطاها الجيش ليش دين بعد أن قدّمت المؤسسة الطلبات حسب قانون حرية المعلومات، وكذلك على متابعة متعدّدة الأعوام تقوم بها يش دين لإجراءات تطبيق القانون لدى الجيش.

تلخّص ورقة المعطيات هذه فترة خمسة أعوام ويظهر منها بأن جهاز تطبيق القانون العسكري يمتنع بشكل منهجي عن التحقيق مع الجنود الذين يعتدون على الفلسطينيين وعن مقاضاتهم. هكذا يفشل الجيش ويخالف تعهُّده بتوفير الحماية للمواطنين الفلسطينيين من مخالفات الجنود والضبّاط الإسرائيليين، والتي تحدث تحت رعاية ونتيجة الإحتلال الإسرائيلي المستمر.

بالرغم من الشكاوى الكثيرة التي يتم تقديمها وشأنها اعتداء الجنود على الفلسطينيين، فقط القليل منها يصل لمرحلة فتح ملف تحقيق، ويتم تقديم لوائح اتهام ضد الجنود الذين تسببوا بالأذى للفلسطينيين بحالات قليلة جداً، وأيضاً في الحالات النادرة التي يُحاكَم بها الجنود، تقوم المحاكم العسكريّة بإعطائهم عقوبات طفيفة جداً. يدل كل هذا على عدم جاهزية جهاز تطبيق القانون العسكري على العمل كما يجب ضد الجرائم التي يرتكبها الجنود بحق الفلسطينيين.

تُظهر المعطيات لاحقاً بأن جهاز تطبيق القانون العسكري يُستَخدم لطمس وشَرعنة الجرائم التي ينفّذها الجنود الإسرائيليين بحق الفلسطينيين.

تلخيص المعطيات- نتائج معالجة مخالفات نفّذها جنود ضد فلسطينيين 2017- 2021

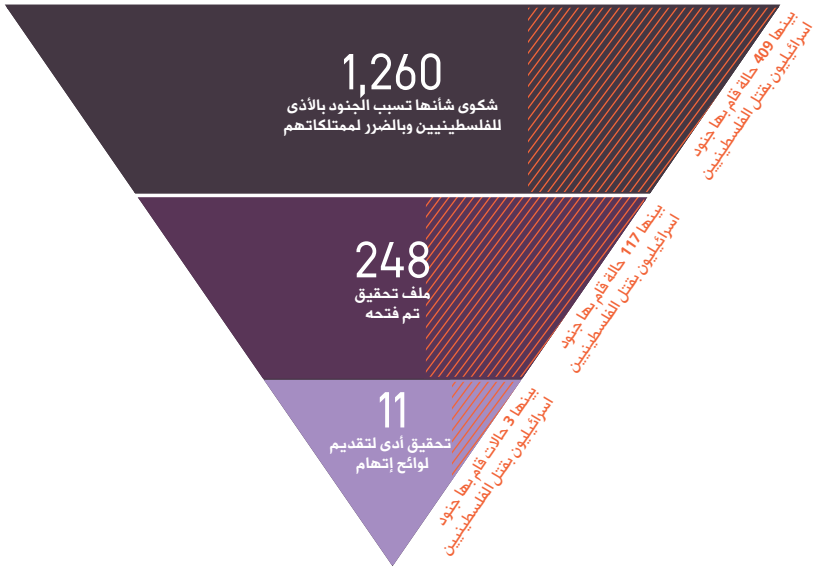

شكاوى شأنها الإشتباه بمخالفات ارتكبها جنود ضد فلسطينيين بالأعوام 2017-2021

بين الأعوام 2017-2021 وصلت للنيابة للشؤون الميدانية[1] **939 شكوى**[2] **تتعلق بمخالفات قام بها جنود ضد الفلسطينيين أو ممتلكاتهم**[3]**. قام ما يدعى** "جهاز قيادة الأركان العامة لإستقصاء الأحداث الإستثنائية"[4] **بفحص 234 شكوى أخرى** بشكل منفصل لحالات قتل للمتظاهرين الفلسطينيين خلال "مسيرات العودة" التي حدثت في قطاع غزة قريباً من الجدار مع إسرائيل بين آذار 2018 وكانون أول 2019. وصلت ثلاث حالات قتل أخرى حدثت خلال مسيرات العودة لفتح ملفات تحقيق بشكل مباشر دون توجيه الحالة لفحص جهاز قيادة الأركان

1 الوحدة في النيابة العسكريّة المسؤولة عن معالجة مخالفات الجنود الذي ألحقوا الأذى بالفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة.

2 في هذه الوثيقة سنقوم باستخدام الكلمة "شكوى" لوصف جميع الحالات، التبليغات والشكاوى التي تم إعلام الجيش بها وكان شأنها تسبّب الجنود بالأذى للفلسطينيين وممتلكاتهم.

3 الناطق باسم الجيش ليش دين، رد على طلب حسب قانون حرية المعلومات، 3.4.2019 (بالعبرية)؛ الناطق باسم الجيش ليش دين، رد على طلب حسب قانون حرية المعلومات، 20.7.2019 (بالعبرية)؛ الناطق باسم الجيش ليش دين، رد على طلب حسب قانون حرية المعلومات، 7.4.2020 (بالعبرية)؛ الناطق باسم الجيش ليش دين، رد على طلب حسب قانون حرية المعلومات، 3.5.2021 (بالعبرية)؛ الناطق باسم الجيش ليش دين، رد على طلب حسب قانون حرية المعلومات 19.9.2022 (بالعبرية).

4 جهاز قيادة الأركان العامة لإستقصاء الأحداث الإستثنائية هو جهاز يرأسه ضابط برتبة عليا، أقيم خلال الحملة العسكريّة على غزة عام 2014 ("الجرف الصامد") للقيام بالفحص الأولي لحالات استثنائية حدثت خلال القتال، ومنذها يتم استخدام هذا الجهاز لفحص الشكاوى والشبهات بالإخلال بقوانين الحرب. لا يعتبر الفحص الأولي تحقيق جنائي ويتم تمرير نتائجه للنائب العسكري الرئيسي وهو صاحب الصلاحية الوحيد للقرار بشأن فتح ملف تحقيق للحدث. من 234 حالة وفاة حدثت خلال مسيرات العودة وتم نقلها لفحص الجهاز، تم تقديم فقط لائحة اتهام واحدة ضد جندي. لقراءة المزيد: يطلقون النّار ويتسترون : إخفاقات في فحص الشكاوى بخصوص قتل وجرح فلسطينيّين في إطار "مسيرات العودة" في قطاع غزّة، والاستعانة بآلية فحص الحقائق كأداة لمنع التحقيقات وتقديم الجنود للمحاكمة (تشرين ثاني 2020)، يش دين، يطلقون النار ويتسترون- معطيات محدّثة، نيسان/ أبريل 2021.

العامة لاستقصاء الأحداث الإستثنائية.[5] بالإضافة، تم نقل 84 حالة قتل وإصابة إضافية لفلسطينيين كانت قد حدثت خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خلال شهر أيار 2021 ("حارس الجدران") [6] لجهاز قيادة الأركان العامة لإستقصاء الأحداث.[7] هكذا، وبحسب معطيات الجيش، **بين الأعوام 2017-2021، تم إعلام جهاز تطبيق القانون العسكري عن 1260 حالة يشتبه بها إعتداء جنود إسرائيليين على الفلسطينيين.**

من المهم الذكر بأن **عدد الشكاوى التي تصل للنيابة العسكريّة لا تعكس عدد الحالات التي قام بها جنود بالتصرّف بطريقة تصل لحد الشبه بجنحة جنائية تجاه الفلسطينيين**، بل تعكس فقط عدد الأحداث التي قام بها ضحايا مخالفة معيّنة أو جهات أخرى بالتبليغ عن المخالفة.

في الكثير من حالات اعتداء الجنود على الفلسطينيين أو ممتلكاتهم لا يكون الفلسطينيون معنيون أبدًا بتقديم شكوى لنفس الجهاز الذي يسيطر على حياتهم في إطار حكم احتلال عسكري ويروه جسمًا قامعًا لا يسعى لخدمة السكّان الفلسطينيين وبالتأكيد ليس له أي نيّة لمساعدتهم على ممارسة حقوقهم. يخشى الكثير من الفلسطينيّون من تقديم الشكاوى ضد الجنود لأن من الممكن أن يؤدي تقديم الشكوى لإلحاق الضرر بهم أو بأفراد عائلاتهم ويسبب لسحب تصاريح العمل منهم، على سبيل المثال.

بالإضافة، يواجه الفلسطينيون المتضرّرون من مخالفات الجنود والمعنيّون بتقديم شكوى جهازاً غير متاح أبداً الذي يصعّب عليهم تقديم الشكاوى. بشكل ظاهري، يستطيع المتضرّرون تقديم الشكاوى في واحد من مكاتب مديريّة الإرتباط والتنسيق في الضفة الغربية، لكن تجربة يش دين تُثبت أنه في أغلب الحالات لا يتم تمرير هذه الشكاوى لأجهزة التحقيق أو أنه يتم القيام بذلك بعد فترة زمنية طويلة.

5 الناطق باسم الجيش ليش دين، رد على طلب حسب قانون حرية المعلومات، 10.5.2021. (بالعبرية).

6 الشكاوى التي تم تقديمها لفحص جهاز قيادة الأركان العامة بالنسبة لمسيرات العودة تشمل فقط حالات الوفاة وليس مئات الإصابات الصّعبة التي تسبب لها الجيش. الشكاوى التي وصلت لجهاز القيادة العليا فيما يتعلق بالعدوان العسكري الذي يدعى "حارس الجدار" شملت الإصابات التي تسبب بها الجنود.

7 لقراءة المزيد: يش دين، يُحقّقون مع أنفسهم نتائج فحص منظومة تطبيق القانون العسكريّة، بما يخصّ الشكاوى المتعلّقة بقتل وجرح فلسطينيّين في قطاع غزة أثناء "حملة حارس الأسوار"، **أيار 2022.**

1260 شكوى شأنها الإشتباه بقيام الجنود بمخالفات ضد الفلسطينيين، منها على الأقل 409 حالة قتل*

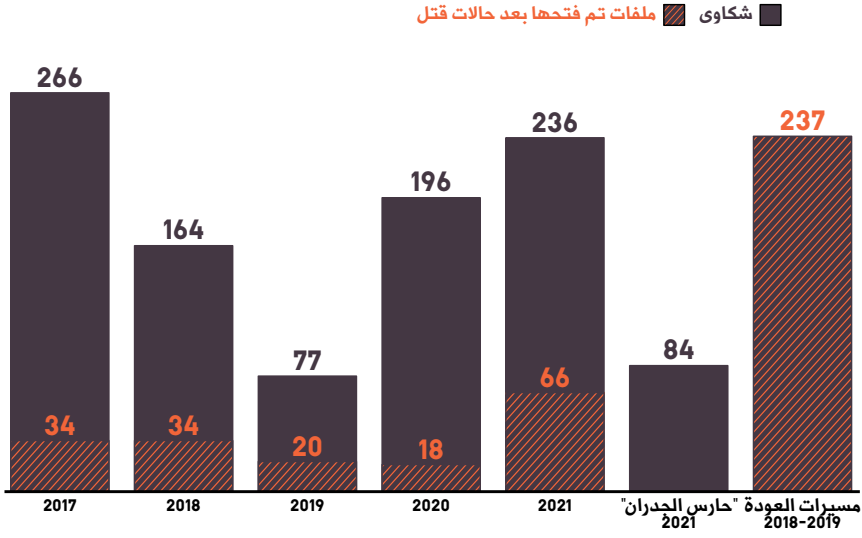

*المعلومات التي وصلت يش دين بشأن الحملة العسكريّة المسماة "حارس الجدران" لا تصنّف الشكاوى بشكل يسمح بالتمييز بين حالات إطلاق النار التي أدت للوفاة وحالات إطلاق النار التي أدت للإصابة.

كذلك في ورقة المعطيات هذه، لا تعكس المعطيات جميع مخالفات رجال الأمن الإسرائيليين تجاه الفلسطينيين بين الأعوام 2017-2021 في الأراضي المحتلة. يتم النظر في المخالفات التي يمارسها عناصر الشرطة والشاباك والحراس الخاصّين في الأراضي المحتلة بشكل منفرد. الجيش هو صاحب السلطة للفحص والتحقيق في حالات إطلاق النار التي قام بها أفراد حرس الحدود في الضفة الغربية والذين يقعون تحت سلطة القائد العسكري. لكن حتى تشرين أول 2019، كانت معالجة مخالفات إطلاق النار التي قام بها أفراد حرس الحدود تحدث بشكل منفصل عن طريق وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة، وليس عن طريق النيابة العسكريّة.

تسمي الشرطة العسكريّة الشكاوى أو التقارير عن أحداث تصلها والمتعلقة بجنح الجنود ضد الفلسطينيين "تبليغات".[8] إن المعلومات عن المخالفات التي يقوم بها الجنود تجاه الفلسطينيين تكون تقريباً دائماً نتيجة لمعلومات وصلت عن طريق جهة ثالثة أو جهة وسيطة، وفقط في أحيان نادرة تكون نتيجة لطلب مباشر من الفلسطيني الذي حصلت المخالفة بحقه ومطالبته بالتحقيق فيما حصل له والمطالبة بحقوقه.[9]

8 يعتبر استخدام كلمة "تبليغ" بدل من "شكوى" عن الإبعاد المتعمّد للحدث عن المجال الجنائي. وفعلاً، ليس من الشرط أن يؤدي وصول تبليغ للنيابة العسكريّة الى فتح ملف تحقيق.

9 الناطق باسم الجيش ليش دين، رد على طلب حسب قانون حرية المعلومات 19.9.2022 (بند رقم 8). (بالعبرية).

بعد ذلك، يتم نقل الشكاوى عن مخالفات الجنود للنيابة العسكريّة بالأساس عن طريق مؤسسات حقوق الإنسان، شرطة إسرائيل، التقارير العسكريّة لوحدات الجيش، المحامين، الأفراد، وزارة العدل، الصحافة ومصادر يعرّفها الجيش بـ"أخرى"- وهي معلومات وصلت بعد جلسات للمحاكم العسكريّة في الأراضي المحتلة، معلومات أدلى بها فلسطينيون خلال التحقيق معهم بالشرطة، إفادات لجنود في الشرطة العسكريّة المحقّقة وتبليغات وصلت من وحدات النيابة العسكريّة في الضفة الغربية.

حالات قتل تم نقلها للنيابة العسكريّة للفحص

حسب المعلومات التي أعطاها الجيش ليش دين، من بين جميع الشكاوى التي تم إبلاغ الجيش عنها بين الأعوام 2017-2021، على الأقل10[10] 172 منها تتعلق بحالات قتل لفلسطينيين بيد قوّات الأمن الإسرائيلية. ذلك بالإضافة الى 237 حالة قام بها جنود إسرائيليون بقتل فلسطينيين أثناء "مسيرات العودة" بين الأعوام 2018-2019. هذا يعنى أنه كانت هناك على الأقل 409 شكوى لحالات قام بها جنود إسرائيليون بقتل فلسطينيين وتم **إعلام الجيش عنها في الأعوام 2017-2021.**

التحقيق في مخالفات ارتكبها جنود بحق الفلسطينيين

خلافاً عن الشكاوى التي يتم تقديمها للشرطة عند الشبه بتنفيذ مواطنين مخالفات جنائية، لا يتم بالضرورة فتح ملفات تحقيق في ملفات يتم نقلها للنيابة العسكريّة وشأنها مخالفات قام بها جنود. حسب معطيات الجيش، بين الأعوام 2017-2021، قامت الشرطة العسكريّة بفتح 248 ملف تحقيق كان شأنها اعتداء الجنود على الفلسطينيين،[11] هذا من 1260 حالة يشتبه بها قيام جنود بمخالفات ضد الفلسطينيين والتي تم إعلام النيابة العسكريّة وجهاز القيادة العامة لفحص الحالات الإستثنائية عنها. هذا يعني أن حسب المعلومات بحوزة يش دين، فقط 21.4% من الشكاوى وصلت لمرحلة فتح ملف تحقيق.

10 يمكننا الإفتراض بأن عدد الشكاوى التي شأنها قتل الجنود للفلسطينيين أكبر. لا تشمل المعلومات التي وصلت من الجيش المتعلقة بالحملة العسكريّة "حارس الجدار" تصنيف للشكاوى بشكل يسمح بالتمييز بين حالات الوفاة والحالات الأخرى.

11 من 270 شكوى وصلت، فُتِحَ 248 ملف تحقيق. حسب رد الجيش، 36 حالة قام بها جنود الجيش بقتل الفلسطينيين خلال مسيرات العودة أدت لفتح 14 ملف تحقيق. الفرق نابع لأن الجيش قام بفتح ملف تحقيق واحد لعدة حالات قتل حدثت في نفس النقطة. الناطق باسم الجيش ليش دين، رد على طلب حسب قانون حرية المعلومات، 10.5.2021. (بالعبرية).

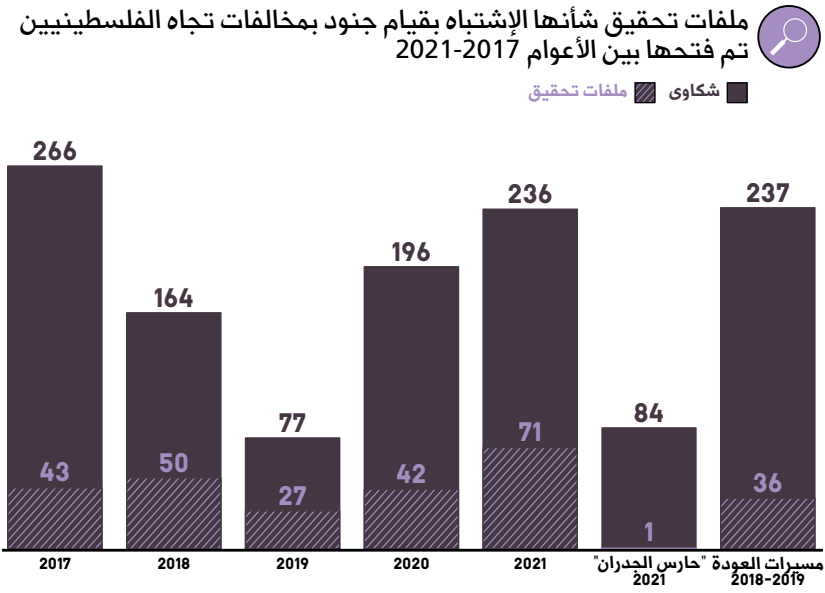

*جزء من الملفات التي تم فتحها عام 2017 كانت لأحداث من أعوام سابقة

حسب معطيات "بتسيلم"، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية بين الأعوام 2017-2021 819 فلسطيني في الأراضي المحتلة، منها 199 حالة في الضفة الغربية (بما يشمل القدس الشرقية).[12] نشر مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (OCHA) معطيات مشابهة قامت حسبها قوّات الأمن الإسرائيلية بين الأعوام 2017-2021 بقتل 864 فلسطيني في الأراضي المحتلة، بينهم على الأقل 614 مدنيين، منهم 204 في الضفة الغربية.[13] على الرغم من كثرة هذه الحالات، أبلغ الجيش يش دين أنه بين الأعوام 2017-2021 قام بفتح 117 ملف تحقيق فقط يتعلق بقتل الجنود الإسرائيليون لفلسطينيين.[14]

لوائح إتهام تم تقديمها بعد فتح ملفات تحقيق في الأعوام 2017-2021

كما ذُكِر أعلاه، تصل نسبة ضئيلة جداً من الشكاوى لمرحلة التحقيق، لكن تصل نسبة أقل من التحقيقات لمرحلة تقديم لوائح اتهام ضد الجنود. حسب المعطيات التي وصلت يش دين من الجيش، بين الأعوام 2017-2021، وصل فقط 11 ملف تحقيق لمرحلة تقديم لائحة إتهام ضد جنود قاموا بتنفيذ المخالفات الجنائية بحق الفلسطينيين، **وفقط ثلاث حالات قتل لفلسطينيين وصلت لتقديم لائحة إتهام.**[15]

12 بتسيلم، قاعدة بيانات القتلى وهدم المنشآت.
13 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، قاعدة البيانات بشأن حماية المدنيين (بالإنجليزية).
14 يشمل هذا المعطى 36 ملف تحقيق تم فتحه بعد قتل متظاهرين خلال مسيرات العودة في قطاع غزة. أنظروا ملاحظة رقم 5.
15 تم تقديم لائحة اتهام إضافية بعد قيام جندي بسرقة فلسطينيين أثناء إجازة له عام 2021. لم يتم شمل الحدث في هذه الوثيقة لأنه لم يحدث خلال عملية عسكريّة ولم يعالجه الجيش على هذا النحو. يميّز الجيش بين الشبهة بجنح جنائية حدثت خلال عمليات عسكريّة وبين جنح حدثت ليس خلال

هذا يعني أنه من بين 1260 شكوى شأنها الإشتباه بإعتداء جنود على فلسطينيين والتي تم إبلاغ جهاز تطبيق القانون في الجيش عنها بين الأعوام 2017-2021 (من بينها على الأقل 409 حالة قتل فلسطينيين)، تم فتح 248 ملف تحقيق فقط. من بين ملفات التحقيق هذه، فقط 11 وصلت لتقديم لائحة اتهام. هذا يعني أنه تم محاكمة الجنود فقط في 0.87% من الشكاوى التي قدِّمَت ضدهم،[16] وهذا أيضاً عدد ضئيل جداً مقارنة بعدد الأحداث التي حصلت فعلاً.[17]

يظهر أنه في الحالات التي وصل بها التحقيق لتقديم لائحة اتهام والسجن الفعلي، هنالك للجيش مصلحة واضحة لتحسين سمعته والحفاظ ظاهرياً على جهاز تطبيق القانون. مثلاً، الحالات التي تم توثيقها في الكاميرات، وكذلك الحالات التي تعتبر مؤذية لسمعة الجيش، مثل جنح الممتلكات أو التنكيل بالمعتقلين، هي التي وصلت لمرحلة تقديم لائحة اتهام في الأعوام 2017-2021.

في الحالات المعدودة التي تم بها محاكمة الجنود على قتل فلسطينيين، كانت التُهم ضدهم طفيفة مثل التسبب بالموت جراء الإهمال، الخروج عن السلطة لدرجة المخاطرة بالحياة وإلحاق الضرر الناتج عن الإهمال، وتم فرض العقوبات السخيفة عليهم مقارنة بخطورة الحالة. مثلاً، بين الأعوام 2017-2021 حصل الجنود الذي تمَّت محاكمتهم على قتل فلسطينيين على عقوبات طفيفة جداً، وهي أعمال عسكريّة فقط لفترات قصيرة.[18]

هكذا، يعبّر جهاز تطبيق القانون العسكري عن ازدراءه التامّ بحياة الفلسطينيين، ويدحض أي إمكانية لخلق أي رادع أمام الجنود، وحتى يستمر بدعم سياسة إطلاق النار المتهوّرة والتي يدفع الكثير من الفلسطينيين ثمنها بحياتهم.

لوائح الإتهام القليلة التي شأنها أعمال عنف تعتبر جزء لا يتجزأ من منظومة الإحتلال العسكري المستمر، وهي تسمح للجهاز العسكري بالإستمرار بالحفاظ على صورته كجهاز يحافظ على القانون وهكذا يمتنع عن تلقي النقد من جهات خارجية، ولا يضطر لاستنزاف القانون مع المسؤولين عن الأذى المستمر بحق الفلسطينيين الذين يعيشون تحت السيطرة الإسرائيلية.

عمليات عسكريّة. بسبب هذا التمييز، لم تحقّق الوحدة القطرية للتحقيقات الميدانية والتي وظيفتها التحقيق بأحداث تم التعريف عنها عسكريّة وتشمل جنح ارتكبها الجنود تجاه الفلسطينيين وممتلكاتهم، لهذا لم يُشمل هذا الحدث في المعطيات التي أعطاها الجيش ليش دين.

16 أنظروا ملاحظة رقم 11.

17 على هذا النحو، تشمل التبليغات التي وصلت للفحص الى جهاز قيادة الأركان العامة لإستقصاء الأحداث الإستثنائية بشأن مسيرات العودة فقط حالات وفاة وليس إصابات تسبب لها الجنود.

18 ملف **المحكمة العسكريّة القوات البرّية (مركزية) 19/286**، ملف **المحكمة العسكريّة مركز (مركزية) 20/111**، ملف **المحكمة العسكريّة الجبهة الداخلية (مركزية) 20/27**.

خارجون عن القاعدة: تفاصيل لوائح الإتهام

ملفات تحقيق أدت لتقديم لوائح اتهام بين الأعوام 2017-2021

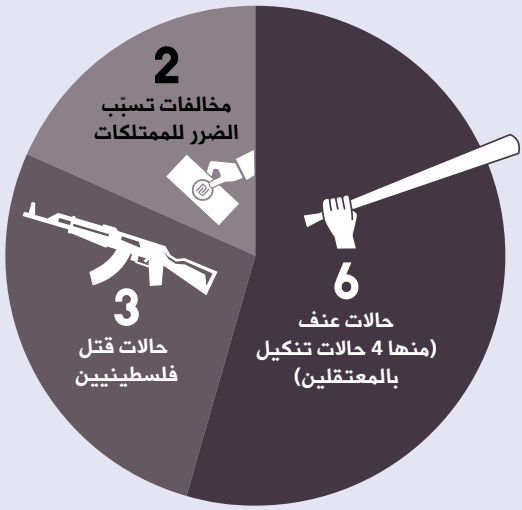

لوائح اتهام قُدِمت بعد قتل فلسطينيين

في ايلول 2019 تمت محاكمة أم، جندي أنهى خدمته العسكريّة والتي قام أثناءها بإطلاق الرصاص وقتل عثمان رامي حلس، قاصر فلسطيني عمره 14 عاماً، أثناء مسيرة العودة في غزة في تموز 2018. تم توثيق ونشر الحدث. حسب لائحة الإتهام، قام الجندي بإطلاق النار على القاصر دون موافقة ضباطه ومخالفاً لتعليمات إطلاق النار التي أُعطيت للجنود مسبقاً[19]. في تشرين أول 2019، وفي إطار تسوية تم تقديمها للمحكمة العسكريّة، اتُّهم الجندي بمخالفة طفيفة جداً ألا وهي تجاوز الصلاحيات على نحو يعرِّض حياة أو صحّة شخص للخطر، **وحُكم عليه فقط ب-30 يوم من الأعمال العسكريّة**، السجن مع وقف التنفيذ وتخفيض الرتبة العسكريّة.

في أيار 2020، قُدِّمت لائحة اتهام ضد جندي قام بإطلاق النار في تشرين الثاني 2018 تجاه مجموعة من الفلسطينيين في الشاطئ الشمالي لقطاع غزة وقتل الصيّاد الفلسطيني أحمد العطار، والذي كان عمره

19 ملف المحكمة العسكريّة القوات البرية (مركزية) 19/286

في ذلك الحين 23 عاماً[20]. أُدين الجندي في إطار تسوية بجنحة خفيفة جداً وهي تجاوز الصلاحيات على نحو يعرّض حياة أو صحّة شخص للخطر وإلحاق الضرر الناتج عن الإهمال. تم الحكم على جندي ب **45 يوماً من الأعمال العسكريّة**، السجن مع وقف التنفيذ وتخفيض الرتبة.

في شهر تموز 2020، تم تقديم لائحة اتهام في أعقاب حدث وقع عام 2019. في مساء ال-20 من آذار، قام الجندي الذي تواجد في برج الحراسة في مفرق المدخل الجنوبي لمدينة بيت لحم (النشاش) بإطلاق النار تجاه عائلة فلسطينية كانت قد تعرضت سيارتها لحادث طرق. استمر الجندي بإطلاق النار على الأشخاص الذين حاولوا مساعدة العائلة. نتيجة لإطلاق النار، توفي أحمد مناصرة أثناء محاولته لمساعدة العائلة وجُرِح أب العائلة علاء ردايدة[21]. في إطار تسوية، تم الحكم الطفيف على الجندي بالتسبب بالموت جراء الإهمال **وحُكم عليه بالأعمال العسكريّة لثلاثة شهور فقط.**

لوائح اتهام تم تقديمها بعد قيام الجنود بمخالفات تجاه الفلسطينيين

في تشرين الثاني 2018، تم تقديم لائحة اتهام ضد جندي في كتيبة "كيدم" في الجبهة الداخلية والذي اتُّهم بضرب معتقل فلسطيني مكبّل ومعصوب العينين.[22] إتُّهم الجندي بالتنكيل في ملابسات خطيرة وبتصرف غير لائق. لا تعلم يش دين إذ انتهت الإجراءات ضد الجندي وما نتيجتها.

في أيار 2019 تم تقديم لائحة اتهام مصحّحة للمحكمة العسكريّة ضد الجندي ن.ي والذي قام خلال خدمته العسكريّة في تشرين ثاني 2017 بضرب قاصر فلسطيني بسلاحه في مدينة الخليل أثناء حراسة مسيرة للمستوطنين في شارع الشهداء في المدينة[23]. تم توثيق الاعتداء على يد باحث بتسيلم. حسب لائحة الإتهام المصحَّحة، تم اتهام الجندي بجنحة تسبُّب الجروح. في أيار 2019 تم الحكم على الجندي ب- 30 يوم من السجن الفعلي، تخفيض الرتبة العسكريّة والسجن مع وقف التنفيذ ل-75 يوم لثلاثة أعوام.

في شباط 2019 تمّت محاكمة خمسة جنود وضابط بدرجة ملازم من كتيبة 97 "نيتسح يهودا". وفق لائحة الإتهام، قام الجنود بضرب والد وابنه كانا قد اعتُقِلا، بالأيدي وأدوات أخرى، ذلك بينما كانا مكبَّلان ومعصوبَي الأعين.[24] قام واحد من الجنود بتصوير التنكيل وسمحت المحكمة العسكريّة بنشره. أُدين الجنود الخمسة بالتنكيل في ملابسات خطيرة وأُدين الضابط بإلحاق الضرر الناتج عن الإهمال والتصرف غير اللائق. في إطار التسوية حكمت المحكمة العسكريّة بالسجن الفعلي لستة أشهر وتخفيض الرتبة على ثلاثة من الجنود، حكمت المحكمة بالسجن الفعلي على جندي آخر لخمسة أشهر ونصف وبتخفيض رتبته العسكريّة. حُكم على الجندي الخامس شهرين من السجن الفعلي وتخفيض الرتبة العسكريّة. حكمت المحكمة العسكريّة على الضابط بالسجن الفعلي ل- 60 يوماً وبتخفيض الرتبة.

20 ملف المحكمة العسكريّة مركز (مركزية) 20/111.
21 ملف المحكمة العسكريّة الجبهة الداخلية (مركزية) 20/27.
22 ملف المحكمة العسكريّة الجبهة الداخلية (مركزية) 18/34.
23 ملف المحكمة العسكريّة التابعة للقيادة العامة (مركزية) 19/107.
24 ملف المحكمة العسكريّة مركز (المركزية) 19/56.

في تشرين أول 2020، قُدّمت لائحة اتهام ضد جندي بشبهة تسبُّب الضرر لممتلكات فلسطيني.[25] وفق لائحة الإتهام، قام الجندي بثقب إطارات سيارة فلسطينية في كفر قدوم أثناء مسيرة في القرية. قام عامل بتسليم بتوثيق الحدث. أدين الجندي بتسبب الضرر عن عمد وحكم عليه 30 يوم عمل عسكري، السجن مع وقف التنفيذ والتخفيض بالرتبة.

في كانون ثاني 2021، تم تقديم أربعة لوائح اتهام ضد أربعة جنود من كتيبة 51 التابعة ل"جولاني" بعد فتح ملف تحقيق عام 2020.[26] حسب لوائح الإتهام، قام الجنود الأربعة بالضرب والتنكيل بمعتقل فلسطيني مكبَّل الأيدي بعد إعتقاله في الخليل في منطقة تقع تحت السيطرة الفلسطينية وقاموا بأخذه لمنطقة تقع تحت السيطرة الإسرائيلية. أُدين أحد الجنود، ل.أ. بالتنكيل وحكم عليه 45 يوماً من الأعمال العسكريّة، السجن مع وقف التنفيذ وتخفيض الرتبة. أُدين الجندي ع.د بالتنكيل وحُكم عليه 37 يوماً من الأعمال العسكريّة، السجن مع وقف التنفيذ وتخفيض الرتبة. أُدين الجندي أ.ح بالتصرف المخزي وحُكم عليه 30 يوماً من الأعمال العسكريّة، السجن مع وقف التنفيذ تخفيض الرتبة. لا تعلم يش دين إن انتهى ملف أل وبأي نتيجة.

تم تقديم ثلاث لوائح اتهام عام 2021 ضد ثلاثة جنود من كتيبة 97 "نيتسح يهودا" بالتنكيل في ملابسات خطيرة سوياً.[27] حسب لائحة الإتهام، قام الجنود الثلاثة بضرب وبالتنكيل بمعتقل فلسطيني. قام واحد من الجنود بتصويب سلاحه على رأس المعتقل وهدده قائلاً "ما رأيك بأن أطلق النار عليك...". قام الجنديان الآخران بضرب الفلسطيني بأيديهم وبسلاحهم، ذلك بينما كان المعتقل مكبَّل الأيدي ومعصوب الأعين أثناء تواجده على أرضية السيارة العسكريّة. أُدين الجندي ح.أ بالتنكيل في ملابسات خطيرة سوياً وحكم عليه بالسجن الفعلي ل- 165 يوماً، السجن مع وقف التنفيذ وبالتخفيض بالرتبة. أدين ش.ع بالتنكيل بملابسات خطيرة سوياً، تشويش إجراءات المحكمة والتصرف غير اللائق. تم الحكم عليه بالسجن الفعلي ل- 135 يوماً السجن مع وقف التنفيذ وتخفيض الرتبة. تم إلغاء واحدة من لوائح الإتهام وذلك بالرغم من بنود الإتهام الخطيرة (ملف مركز (المركزية) 282/21). لا تعلم يش دين سبب إلغاء لائحة الإتهام.

في شباط 2020 تم تقديم لائحتي اتهام ضد جندي وضابط مدرَّعات بعد تحقيق من عام 2021.[28] حسب لائحة الإتهام، وبينما قام جندي آخر بالحراسة، دخل الجنديان الى مصف سيارات في بيت بملكية زوج فلسطيني في بلدة تقوع وقاموا بثقب إطارات السيارتان التي يملكها الزوج. تم توثيق الحدث بكاميرات المراقبة. تم إدانة الجندي ي.ت بالقيام بالتخريب بشكل متعمّد وبجنحة ثانوية بالتصرف غير اللائق. أدين م.ك بالتخريب المتعمّد بسيارة. حُكم على الضابط 42 يوماً من الأعمال العسكريّة، شهران بالسجن مع وقف التنفيذ لثلاث سنوات والتعويض بمبلغ 1500 شيكل للمتضرّرين وكذلك تخفيض

25 ملف المحكمة العسكريّة مركز (المركزية) 20/215.
26 ملفات المحكمة العسكريّة شمال (المركزية) 21/15، 21/16، 21/17، 21/36.
27 ملفات المحكمة العسكريّة مركز (المركزية) 21/274، 21/281، 21/282.
28 ملفات المحكمة العسكريّة جنوب (المركزية) 22/45، 22/46.

الرتبة لليفتنانت (رتبة تمكّنه من الخدمة كضابط في جيش الإحتياط). حُكم على الجندي م.ك 30 يوماً من الأعمال العسكريّة، تعويض المتضرّرين الفلسطينيين بمبلغ 1500 شيكل وتخفيض الرتبة العسكريّة.[29]

في آذار 2022، تم تقديم لائحتي اتهام ضد جنديين من كتيبة كفير، ح.ب وت.ف، بعد تحقيق من عام 2021. حسب لوائح الإتهام، قام الإثنان في نيسان 2021 برمي قنبلة صوت بدون أي سبب على بيوت في حي البيرة برام الله. بعد ذلك قام واحد منهم بفتح صمّام الأمان لقنبلة يد ووضعها على الأرض تحت حجر بحيث لا يتمكن رؤيتها. هكذا خلق الجندي فخ ناسف هدفه إيذاء من يرفع الحجر لأن هذا سيسبب بإنفجار قنبلة الصوت. قرّر الإثنان بعد وقت ما تفجير القنبلة بأنفسهم وقاموا بإلقائها جانب بيوت فلسطينية. حُكم ح.ب بالسجن مع وقف التنفيذ وبدفع غرامة قيمتها 2000 شيكل. حُكم على ت.ف السجن مع وقت التنفيذ ودفع غرامة قيمتها 1500 شيكل.

"يش دين" هي مؤسّسة تعتمد غالبية مصادر تمويلها على مصادر مؤسّساتيّة من دول أجنبيّة. قائمة المتبرّعين لنا ترد بالتفصيل في موقع مسجّل الجمعيّات وفي موقعنا على الإنترنت. تفخر "يش دين" بأنّها ممولة من دول تؤمن مثلنا بأنّ الاحتلال ليس شأنًا إسرائيليًا داخليًا، وتُسهم في تعزيز مكانة حقوق الإنسان.

29 مثّلت يش دين المتضررون الفلسطينيون. للمزيد: موقع يش دين، حالة استثنائية: إدانة جنديّين في أعقاب تخريب ممتلكات فلسطينية.